

❖ الاختلاف في التفسير وأثره في الوقف والابتداء

د. محمد الصالح بوعافية

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية

جامعة الجزائر - 1



مقدمة:

يشعر الباحث في الدراسات القرآنية وهو يخوض في معتركها ويرتع في معاني الكتاب المجيد بتزاحم مشاعر مختلفة في نفسه؛ شعور بالغبطة والمتعة التي لا نظير لها في سائر البحوث، وشعور بالروحية وعروج النفس وسموها سمو آيات القرآن، وبين هذا وذاك شعور بخطر الأمانة وعظيم المسؤولية المنوطة به أن يزيغ أو يزل. هذا إذا أفرد بحته بنوع واحد من أنواع علوم القرآن، فكيف إذا تداخلت فيه علوم للقرآن شتى.

والحقيقة أن الباحث في هذا المجال لا يكاد يُفرد نوعاً واحداً من أنواع علوم القرآن بالدراسة إلا ويجد نفسه يحتاج إلى أنواع أخرى يستكمل بها دراسته، ذلك بأن علوم القرآن يكمل بعضها بعضاً، وبعضها ألصق ببعض.

وعلم الوقف والابتداء الذي هو محل كلامنا دليل على ذلك؛ فإنه علم لصيق بعلم التجويد الذي هو جزء من علم القراءات، فلا يكاد يُصنّف في التجويد أو القراءات مصنّف نظاماً أو نثراً إلا ويُفرد فيه باب خاص بالوقف والابتداء؛ فيُدرس فيه معرفة ما يُتدبّر وما يُوقف به، من حركات همزات الوصل، ومعرفة ياءات الإضافة والياءات الزوائد، وحالات الوقف من إسكان وروم وإشمام وإبدال وما يثبت وما يُحذف، ... كما يُدرس فيه ما يجوز الوقف عليه وما لا يجوز، وما ينبغي معرفته من أقسام الوقف والابتداء ومراتبهما...



ولو أنصفنا لقلنا إن هذا الجانب من علم الوقف والابتداء (وهو معرفة ما يوقف عليه وما لا يُوقف) هو الصق بعلم التفسير منه بعلم التجويد، لأن معرفة أقسام الوقف ومراتبه والمواضع التي ينبغي للقارئ أن يقف عليها ومحالّ الابتداءات إنما هي وليدة المعاني التي يمكن أن يفهمها العلماء من كتاب الله ﷻ. ثم إن الاختلاف في مواضعها ومراتبها إنما هو وليد اختلافهم في احتمالات هذه المعاني.

ولذلك نسمع بعضاً من أهل الاختصاص ممن لهم اهتمام بتلاوات القراء والمقرئين ونقلها قوله: قراءة فلان من القراء قراءة تفسيرية. ومن جملة ما يعنون بالقراءة التفسيرية: اهتمام هذا القارئ بمواضع الوقف والابتداء، حتى لكأنه يفسر القرآن تفسيراً. وقد يُبرز وقفه على موضع ما لأفهام السامعين معنى غير الذي يبرزه وقف قارئ آخر في الآية نفسها.

وسنعرض في هذا البحث بعض المسائل في التفسير تُبرز من خلالها مدى أثر اختلاف المفسرين في اختلاف مواضع الوقف والابتداء، مع التمثيل لكل مسألة منها من القرآن الكريم بموضع أو أكثر في هذه المباحث الآتية:

- الاختلاف في معنى الكلمة:

عزى الإمام ابن جزىء الغرناطي في مقدمة تفسيره أسباب الخلاف بين المفسرين إلى اثني عشر سبباً، ومن جملة هذه الأسباب التي أوردها: (اختلاف اللغويين في معنى الكلمة)⁽¹⁾. وهذا من أوضح ما يتحلى للمهتم بالنظر في التفاسير.

وقال ابن تيمية: (ومن التنازع الموجود عنهم: ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين: إما لكونه مشتركاً في اللغة، كلفظ: "قَسَوْرَة" الذي يُراد به الرامي، ويُراد به الأسد. ولفظ "عَسَس" الذي يُراد به الليل وإدباره.



وإما لكونه متواطئاً في الأصل، لكن به أحد النوعين، أو أحد الشيئين، كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۖ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: 8-9]، وكلفظ: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣﴾ [الفجر: 1-3] وما أشبه ذلك.

فمثل هذا؛ قد يجوز أن يُراد به كل المعاني التي قالتها السلف، وقد لا يجوز ذلك. **فالأول:** إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة، وهذا تارة. وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه؛ إذ قد جَوَّز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية، وكثير من أهل الكلام. وإما لكون اللفظ متواطئاً، فيكون عاماً إذا لم يكن لتخصيصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني⁽²⁾.

ولقد كان لاختلاف المفسرين في بعض معاني كلمات القرآن الكريم أثر في تباين مواضع الوقف والابتداء التي وردت فيها هذه الكلمات. ومن أمثلة ذلك:

أولاً: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 188].

﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ أي لا أملك أن أجلب لنفسي خيراً ولا أدفع عنها شراً، فهو عامٌّ في جميع ما ينفع ويضر. وقيل: لا أملك لنفسي الهدى والضلال⁽³⁾. والأولى إبقاؤه على عمومته لأنه ورد بصيغة النكرة التي تفيد العموم.

﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ أي: إلا بمشيئته تعالى⁽⁴⁾.

وقدّم النفع على الضر لأنه تقدم: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: 178].



فقدّم الهداية على الضلال وبعده "لاستكثرت من الخير وما مسني السوء" فناسب تقديم النفع⁽⁵⁾.

وفي معنى قوله تعالى: "لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير" أقوال: أحدها: لو كنت أعلم السنة المجدة لأعددت لها من المخصبة. الثاني: لو كنت أعلم ما أربح فيه إذا لاشرتيه لاستكثرت من الخير. الثالث: لو كنت أعلم متى أموت لاستكثرت من العمل الصالح. الرابع: لو كنت أعلم ما أسأل عنه من الغيب لأجبت عنه. الخامس: لو كنت أعلم أوقات النصر لتوخيها. وقيل غير ذلك⁽⁶⁾.

والأصوب عدم تخصيصها، كما قال أبو حيان:

(وينبغي أن تجعل هذه الأقوال وما أشبهها مثلاً لا تخصيصات لعموم الغيب)⁽⁷⁾.

وفي معنى قوله تعالى: "وما مسني السوء" أقوال أيضاً، وهو محل كلامنا:

أحدها: أنه كل ما يسوء، الثاني: أنه الفقر، الثالث: تكذيبهم له ﷺ. الرابع: أنه الجذب، الخامس: أنه الموت، السادس: الغلبة عند اللقاء، السابع: الخسارة في التجارة، الثامن: هو الجنون بلغة هذيل⁽⁸⁾.

فعلى القول الأخير يكون الكلام مبتدأ، والمعنى: وما بي جنون إن أنا إلا نذير. فيكون الوقف على "الخير" تاماً، لأن الكلام تم عنده، ويكون ما بعده إخباراً بأنه ما مسه السوء الذي هو الجنون الذي رموه به فهو استئناف⁽⁹⁾.

وانتصر الأشموني لهذا الرأي فقال: (والأولى أن يحمل السوء على الجنون الذي نسبوه إليه)⁽¹⁰⁾.

وعلى باقي الأقوال يكون متعلقاً بما قبله، واستحسن اتصاله بما قبله ابن جزىء في تفسيره⁽¹¹⁾، وكذا أبو حيان الذي رد القول السابق بتخريج نحوي فقال: (وهذا القول فيه

تفكيك لنظم الكلام واقتصار على أن يكون جواب "لو" "لاستكثر من الخير" فقط وتقدير حصول علم الغيب يترتب عليه أن لا أحدهما فيكون إذ ذاك جواباً قاصراً (12).

وعلى هذا يكون الكلام متصلاً فلا وقف، وهو الأظهر.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرْجَعُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا أَدْذَنْكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ ۚ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنَّوْا مَا هُمْ مِنْ يَحِيصٍ ۚ﴾ (فصلت: 47 - 48).

هاتان الآيتان تصوران مشهداً من مشاهد يوم القيامة؛ يوم ينادي الله المشركين: أين شركائي الذين زعمهم أنهم آلهة؟ فيقول: المشركون: أعلمناك وأخبرناك الآن بالحقيقة ما منا من يشهد اليوم بأن لك شريكاً، فلما عاينوا القيامة تبرعوا من الأصنام وتبرأت الأصنام منهم، وأعلنوا إيمانهم وتوحيدهم في وقت لا ينفع فيه إيمان. وغاب عنهم ما كانوا يعبدونه في الدنيا من الآلهة المزعومة (13).

واختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: "وظنوا" لما تحمله كلمة (الظن) من المعاني في اللغة، وتصرفها القرآن.

وهي ترد على عدة أوجه، فقد ذكر الأنباري أن (الظن) يقع على معانٍ أربعة: معنيان متضادان: أحدهما الشك وذلك أكثر من أن تحصى شواهد. والآخر اليقين، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نُّعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ (الجن: 12). معناه: علمناه، وقال تعالى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾ (الكهف: 53). معناه: فعلموا بغير شك.



والمعنيان اللذان ليسا متضادين: أحدهما الكذب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: 24]، ومعناه: إن هم إلا يكذبون، ولو كان على معنى الشك لاستوفى منصوبيه.

والآخر التهمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينَ﴾ (٢٤) (14) [التكوير: 24] على قراءة من قرأ بالطاء (15).

وأورد الإمام يحيى بن سلام وجهاً آخر للظن إضافة إلى ما ذكر وهو أن يكون بمعنى حسب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٢٢) [فصلت: 22]. يعني: حسبتم (16). ولم يذكر أنه يأتي بمعنى الكذب.

فحاصل ما فيه من المعاني خمسة: الشك، واليقين، والكذب، والتهمة، ومعنى حسب. وأما "ظنوا" التي في الآية فقد فسرت على وجهين من هذه الوجوه:

الوجه الأول: أن "ظنوا" من اليقين، والمعنى: أيقنوا، أو: استيقنوا وعلموا ما لهم من فرار من النار. وهذا قول الجمهور (17).

و"ما" هنا حرف وليس باسم؛ فلذلك لم يعمل فيه الظن وجعل الفعل ملغى؛ تقديره: وظنوا أنهم ما لهم محيص ولا مهرب، فمفعولها قد أغنى عنهما "وما لهم من محيص" (18).

الوجه الثاني: أن الظن هنا بمعنى الكذب (19)، أي: وكذبوا. وما بعده استئناف أخبر عنهم بالنفي. وهذا قول القلة.

فعلى هذا الوجه يكون الوقف على "وظنوا" تاماً، ويكون ما بعده استئنافاً (20). وضعف هذا القول ابن جزئي في تفسيره. ولم يذكر وجه ضعفه (21).

وعلى الوجه الأول ليس بوقف لاتصال الكلام، والتمام على "من محيص" وهو الأجود (22).

– الاختلاف في الاشتراك في الحكم السابق:

أعني بالاختلاف في الاشتراك في الحكم السابق: اختلاف المفسرين في بعض الجمل المسبوق بـ(الواو) هل هي مشاركة للجملة التي سبقتها في الحكم الذي ذكر لها، أو أن لها حكماً مستقلاً فتكون مستأنفة؟

وكان السبب في اختلافهم هذا؛ اختلافهم في الواو المذكورة في الآية بين الجملتين: أهى للعطف أم للاستئناف؟
وهاك مثلاً من ذلك:

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُنِ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: 18].

الغرض من هذه الآية: بيان عظمته تعالى وانفراده بألوهيته وربوبيته بانقياد هذه العوالم العظمى له وجريها على وفق أمره وتدبيره (23).

كل من ذكرتهم الآية ممن في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس يسجدون لله سجدة (24).

ولكن اختلف أهل التفسير في قوله تعالى: "وكثير حق عليه العذاب" أهم مشتركون في سجودهم لله، أم الكلام فيه استئناف؟ على قولين (25):

أحدهما: أن يكون معطوفاً على ما تقدم، أي: وكثير حق عليه العذاب – وهم الكفار – يسجد أي: كراهية وعلى رغبة، إما بظله، وإما بخضوعه عند المكاره ونحو ذلك، فالسجود على هذا المعنى هو سجود تذلل وانقياد لتدبير الله سجدة من ضعف وقوة وصحة وسقم وحسن وقبح، وغير ذلك. وهذا قول مجاهد ومقاتل.



وقد ضعف الإمام ابن جزئي هذا القول، فقال: (وهذا لأن قوله: "حق عليه العذاب" يقتضي ظاهره أنه إنما حق عليه العذاب بتركه للسجود) (26).

الثاني: أنهم لا يسجدون؛ والمعنى: وكثير من الناس أبي السجود، فحق عليه العذاب لتركه السجود، وعليه يكون الكلام مستأنفاً؛ فهو ابتداء وخبر. وقد قال به الفراء وغيره، وهو اختيار الإمام ابن كثير حيث لم يقل بغيره (27).

فعلى قوله الأول لا وقف من قوله تعالى: "ألم تر أن الله يسجد له" إلى قوله: "حق عليه العذاب" وذلك يجعل "وكثير حق عليه العذاب" داخلاً في جملة الساجدين؛ أي: وكثير من الكفار يسجدون، وهم اليهود والنصارى، ومع ذلك فالعذاب عليهم. أو على التأويل الذي مر.

وعلى القول الثاني يكون الوقف على "وكثير من الناس" تاماً أو حسناً، على أن ما بعده مبتدأ وخبره "حق" أو فاعل لفعل محذوف؛ أي: وسجد كثير من الناس، وأبي كثير فحق عليه العذاب، وهذا اختيار أبي عمرو الداني (28).

قوله تعالى: ﴿إِنْ نُنُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: 04].

الخطاب في الآية عتاب وتأديب لبعض نساء النبي ﷺ، خاطبهما بطريق الالتفات ليكون أبلغ في معاتبتهما وحملهما على التوبة مما بدر منهما من الإيذاء لسيد الأنبياء، وجوابه محذوف تقديره: إن تبتما كان خيراً لكم من التعاون على النبي ﷺ بالإيذاء. "فقد صغت قلوبكما" أي زاغت ومالت قلوبكما عما يجب عليكما من الإخلاص لرسول الله ﷺ بحب ما يحبه، وكراهة ما يكرهه (29).

وقد اختلف المفسرون في الواوات الثلاثة الواردة في الآية من قوله تعالى: "فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ" إلى قوله: "ظهير" بين كونه للعطف أو للاستئناف، وحاصل ما فيها من وجوه:

الأول: أن الكلام منقطع عند "مولاه" أي: مظهره ومعينه. ويكون "جبريل" مبتدأ، وما بعده معطوفاً عليه، والخبر "ظهير". فيكون ابتداء الجملة بجبريل، وهو أمين وحي الله واختتامه بالملائكة. وبُدى بجبريل وأُفرد بالذكر تعظيماً له وإظهاراً لمكانته عند الله. ويكون قد ذُكر مرتين، مرة بالنص ومرة بالعموم. واكتنف صالح المؤمنين جبريل تشريفاً لهم واعتناءً بهم، فعلى هذا جبريل داخل في الظَّهراء لا في الولاية، ويختص الرسول بأن الله هو مولاه⁽³⁰⁾.

وعلى هذا فإن الوقف يكون على "مولاه"، وهو الأحسن عند أبي حيان⁽³¹⁾. والوقف عليه كافٍ عند يعقوب. وقال نافع: تام لأنه انقضاء نعتهم، وما بعده مستأنف، يريد أن مولى النبي ﷺ هو الله تعالى. كقوله: ﴿نَعَمْ الْمَوْلَىٰ وَنَعَمْ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: 40]⁽³²⁾.

الثاني: أن يكون "وجبريل وصالح المؤمنين" عطفاً على اسم الله، فيدخلان في الولاية، ويكون "الملائكة" مبتدأ، والخبر "ظهير"، فيكون جبريل في الولاية بالنص، وفي الظَّهراء بالعموم، والظاهر عموم "وصالح المؤمنين" فيشمل كل صالح⁽³³⁾.

وهذا قول الجمهور. قال الأشموني: (والأكثر على أن الوقف على: "وصالح المؤمنين"، ثم يتبدى "والملائكة")⁽³⁴⁾. وهو وقف كافٍ⁽³⁵⁾. وقيل تام⁽³⁶⁾.

وقد عزی ابن جزئی سبب اختلاف هذين الوقفين إلى الاحتمالين الواردين في كلمة: "مولاه" وما فيها من الدلالة. فقال:



(ومولاه هنا يحتمل أن يكون بمعنى السيد الأعظم فيوقف على "مولاه" ويكون "جبريل" مبتدأً و"ظهير" خبره وخبر ما عطف عليه، ويحتمل أن يكون المولى هنا بمعنى الولي الناصر فيكون "جبريل" معطوفاً فيوصل مع ما قبله ويوقف على "صالح المؤمنين" ويكون "الملائكة" مبتدأً و"ظهير" خبره) (37).

ثم رجَّح الوجه الأخير قائلاً: وهذا أظهر وأرجح لوجهين:

أحدهما: أن معنى الناصر أليق بهذا الموضع فإن ذلك كرامة للنبي ﷺ وتشريفاً له، وأما إذا كان بمعنى السيد فذلك يشترك فيه النبي ﷺ مع غيره، لأن الله تعالى مولى جميع خلقه بهذا المعنى فليس في ذلك إظهار مزية له.

الوجه الثاني: أنه ورد في الحديث الصحيح: "أنه لما وقع ذلك جاء عمر رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ما يشق عليك من شأن النساء فإن كنت طلقتهن فإن الله معك وملائكته وجبريل معك وأبو بكر معك وأنا معك" (38)، فترلت الآية موافقة لقول عمر فقوله يقتضي معك النصر (39).

الثالث: أن يكون "جبريل" معطوفاً على "مولاه" والمعنى: والله وليه وجبريل وليه، فلا يوقف على "مولاه" ويوقف على "جبريل" ويكون "وصالح المؤمنين" مبتدأً و"الملائكة" معطوفاً عليه. و"ظهير" خبراً وهو بمعنى الجمع (40).

- اختلاف المفسرين في الذكر والحذف وأثره في الوقف والابتداء:

الحذف في اللغة: من حَذَفَ الشيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفاً: قطعهُ من طرفه، والحذف: ما حُذِفَ من شيءٍ فطُرِحَ (41).

وفي الاصطلاح: هو إسقاط جزء الكلام أو كله للدليل (42).

فإذا عُلِمَ هذا فليُعلَم أنه وقع في القرآن الكريم كثير من الحذف، منه ما اتفق عليه المفسرون وأهل التأويل، ومنه ما وقع فيه الخلاف. والأخير هو محل بحثنا؛ لأنّ لهذا الاختلاف (في الذكر والحذف) في بعض المواضع أثراً في تغاير مواضع الوقف والابتداء.

على أنه قد نُصَّ على قاعدة في الترجيح عند المفسرين؛ وهي: إذا اختلف المفسرون في تفسير آية من كتاب الله تعالى، فمنهم من يرى افتقار الكلام إلى التقدير، ومنهم من يرى استقلال الكلام وعدم احتياجه إلى ذلك التقدير، والمعنى مستقيم بدونه، فحمل الآية على الاستقلال مقدّم؛ لأجل موافقة الأصل (43).

ومن أمثلة ما وقع فيه الخلاف في الذكر والحذف:

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (٧٦) قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴿٧٧﴾ [يونس: 77-76].

وردت هاتان الآيتان في سياق الرد على ادعاء فرعون وقومه وتكذيبهم بما جاء به موسى عليه السلام من اليد والعصا لما قالوا لفرط عتوهم وعنادهم: هذا سحر ظاهر بين أراد به موسى أن يسحرنا به، فردّ عليهم إنكاراً عليهم وتوبيخاً لهم أن يقولوا للحق إنّه سحر (44).

وقد اختلف أهل التأويل في قوله تعالى: "أسحر هذا" على قولين (45).

الأول: فقيل: إنّه معمول "أتقولون"، فهو من كلام قوم فرعون.

وهذا اختيار الأخفش وقال: (على الحكاية لقولهم لأنهم قالوا: "أسحر هذا" فقال: (أتقولون) (أسحر هذا) (46).

وضعه الإمام ابن جزئي قائلاً: (وهذا ضعيف لأنّهم كانوا يصممون على أنّه سحر لقولهم: (إن هذا لسحر مبين)، فكيف يستفهمون عنه؟) (47).



وفي كلام الإمام ابن جزىء نظر، لأنهم قالوا ذلك على سبيل التعظيم للسحر الذي رأوه بزعمهم، كما يقول الرجل إذا نظر إلى الكسوة الفاخرة: أكسوة هذه؟ يريد بالاستفهام تعظيمها، وتأتي الرجل جائزة، فيقول: أحق ما أرى؟ معظماً لما ورد عليه (48). وقال بعضهم: قال ذلك منهم كل جاهل بالأمر، فهو يسأل: أسحر؟ لقول بعضهم: إن هذا لسحر (49).

الثاني: إنه من كلام موسى عليه السلام تقريراً وتوبيخاً لهم. ويكون معمول "أتقولون" محذوفاً تقديره: أتقولون للحق لما جاءكم إنه لسحر، ويدل على هذا المحذوف ما حكي عنهم من قولهم: "إن هذا لسحر مبين"، ويجوز أن يحذف معمول القول للدلالة عليه. فلما تم الكلام ابتداء موسى عليه السلام توبيخهم بقوله: "أسحر هذا ولا يفلح الساحرون". وهذا مذهب جمهور المفسرين.

فعلى هذا التأويل الأخير يكون الوقف على "لما جاءكم" وفقاً حسناً، باعتبار ما بعده كلاماً مستأنفاً.

ولا وقف على التأويل الأول، لأن "أسحر هذا" معمول "أتقولون" ولا يفصل بين المقول وفعل القول كما هو مقرر (50).

– الاختلاف في نسبة القول:

من المقرر عند علماء الوقف والابتداء أنه لا يوقف على القول دون مقوله لأنهما متلازمان كل واحد منهما يطلب الآخر، وما بعده حكايته (51).

وهذا ما لا خلاف فيه. وإنما وقع الخلاف بين أهل التفسير في بعض الأقوال المحكية؛ هل ينسب القول فيها لقائل واحد، فيكون الكلام متصلاً لا يوقف إلا على آخره، أو هو قولان بحيث اتصل الكلام بما قبله حتى يكون كأنه قول واحد؟ (52)، فيوقف على الأول ثم يستأنف بالثاني للفصل بينهما.



قال الفراء: (ولا يبعد وصل كلام إنسان بكلام إنسان آخر إذا دلت القرينة الصارفة لكل منهما إلى ما يليق به) (53).

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاودْتَنِي يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْتُ حَسَّ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَن حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٥١) ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ (٥٢) وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ (٥٣) ﴾ [يوسف: 51-53].

اختلفوا فيمن قال: "ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب" على ثلاثة أقوال (54):

الأول: قيل إنه من كلام امرأة العزيز متصلاً بما قبله؛ وهو: "قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه".

والضمير في "يعلم" و"أخنه" على يوسف عليه السلام. أي: ليعلم يوسف أنني لم أكذب عليه في حال غيبته، والإشارة بذلك إلى توبتها وإقرارها.

الثاني: قيل: إنه من كلام يوسف عليه السلام. فالضمير في "يعلم" و"أخنه" للعزيز. أي: لم أخنه في زوجته في غيبته، بل تعففت عنها، والإشارة بذلك إلى توقفه عن الخروج من السجن حتى تظهر براءته. وهو اختيار الزمخشري (55)، وأكثر أهل التفسير (56).

واختلفوا أين قال يوسف عليه السلام هذا الكلام؟

ف قيل: قاله لما رجع الساقى إلى يوسف فأخبره وهو في السجن بجواب امرأة العزيز والنسوة للملك، قال حينئذ: "ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب"



وقيل: قاله بعد حضوره مجلس الملك⁽⁵⁷⁾، وقال "ليعلم" على الغائب توقيراً للملك⁽⁵⁸⁾.

الثالث: قيل: إنه قول العزيز، والمعنى: ليعلم يوسف أنني لم أخنه بالغيب، فلم أغفل عن مجازاته على أمانته. وقال به الماوردي.

وأصح الأقوال - إن شاء الله - هو قول الأول، أي أن الكلام متصل بعبءه ببعض فهو من قول امرأة العزيز. والدليل على ذلك ظاهر سياق الآية الذي لا يحتاج إلى تفكيك للكلام، ثم إن هذا التحاور جرى بين العزيز وامرأته والنسوة. وأما يوسف عليه السلام فكان غائباً في السجن، فإقحام كلام عنه يحتاج إلى تكلف⁽⁵⁹⁾.

وعلى هذا الترجيح فلا وقف من قوله: "قالت امرأة العزيز" إلى "الخائنين" إلا على "الصادقين" لجوازه لأنه رأس آية فيكون وقفاً حسناً.

ويكون الوقف على "الصادقين" تاماً أو كافياً بناءً على القولين الآخرين؛ لانفصال الكلام⁽⁶⁰⁾.

- نسبة الخطاب لغير المراد:

يعرفه ابن قتيبة بقوله: (أن يخاطب الرجل بشيء ثم يجعل الخطاب لغيره كقوله سبحانه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ الخطاب للنبي ﷺ، ثم قال للكفار: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ يدل ذلك على ذلك قوله سبحانه: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁽⁶¹⁾ [هود: 14].

وعنون له الزركشي بـ: خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره، وهو الوجه العشرون من الوجوه التي ذكرها ضمن النوع الثاني والأربعين من علوم القرآن وهو (وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن) كما في برهانه⁽⁶²⁾.

وكذلك فعل السيوطي في الإتيان؛ إلا أنه ذكره في الوجه السادس والعشرين⁽⁶³⁾. وهذا أسلوب شبيه بالالتفات، ولا يدخل في أضربه لأنه تحول من مخاطب إلى مخاطب آخر ولم يذكر أهل البديع هذا النمط من أنواع الالتفات. وقد وقع اختلاف في بعض الخطابات في القرآن الكريم باعتبار المخاطب واحداً أو متعدداً، فنشأ عن هذا التلوّن في توجيه الخطاب اختلاف في الوقف والابتداء في بعض المواضع. ومن ذلك:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يَئُوتَا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: 87].

الأمر في الآية لموسى وهارون عليهما السلام أن يتبوعا لقومهما بيوتاً ويختاراهما للعبادة، وذلك مما يفوض إلى الأنبياء. ثم نسق الخطاب عاماً لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها، ثم خص موسى ﷺ بالتبشير الذي هو الغرض تعظيماً له وللمبشر به⁽⁶⁴⁾. فإن قيل: لم خص موسى وهارون بالخطاب عليهما السلام في قوله تعالى: "أن تبوعا". ثم خاطب معهما بني إسرائيل في قوله: "واجعلوا" فالجواب أن قوله: "تبوعا" من الأمور التي يختص بها الأنبياء وأولوا الأمر⁽⁶⁵⁾.

وفي الأمور بالتبشير في الآية قول آخر، وهو أن الأمر لنبيينا محمد ﷺ.

والتقدير: "وبشر المؤمنين" أنت يا محمد⁽⁶⁶⁾.

وعلى هذا التأويل حكم الأشموني على الوقف على: "وأقيموا الصلاة" بالحسن، للفصل بين الأمرين، لأن قوله: "وبشر" خطاب لمحمد ﷺ، وإن أريد به موسى فلا بد من العدول⁽⁶⁷⁾.



ولعل التأويل الأول أقرب، وهو الأظهر من السياق، وقرينة ذلك ما في الآية التي قبلها - على ما أشار إليه الشيخ الطاهر بن عاشور - من أن: عطف جملة "وبشر المؤمنين" على ما قبلها يؤذن بأن ما أمروا به من اتخاذ البيوت أمر بحالة مشعرة بترقب أخطار وتخوف فإنهم قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾ [يونس: 85] فأمر موسى أن يبشرهم بحسن العاقبة، وأنهم منصورون على عدوهم وناجون منه، والمؤمنون هم قوم موسى الذين ذكروا في قوله: ﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ [يونس: 83]، وفي قوله: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامِنُونَ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: 84-85] [يونس: 68].

ومن اللطف ما فسرت به الآية - مما يؤيد المعنى الذي رجحناه - ما جاء في قول الإمام ابن القيم رحمه الله:

(هو من أحسن النظم وأبدعه فإنه ثنى أولاً إذ كان موسى وهارون هما الرسولان المطاعان، ويجب على بني إسرائيل طاعة كل واحد منهما سواء، وإذا تبوعا البيوت لقومهما فهم تبع لهما، ثم جمع الضمير فقال: "وأقيموا الصلاة" لأن إقامتها فرض على الجميع ثم وحده في قوله: "وبشر المؤمنين" لأن موسى وأخاه لما أرسلوا برسالة واحدة كانا رسولاً واحداً، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزخرف: 46] فهذا الرسول هو الذي قيل له: "وبشر المؤمنين" [69].

وعليه فإن الوقف يكون على آخر الآية.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: 26-27].

حاصل أقوال العلماء في هذه الآية من المخاطبة ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا كله مخاطبة لإبراهيم عليه السلام ⁽⁷⁰⁾. وهذا قول الجمهور ⁽⁷¹⁾. وصححه ابن جزئي ⁽⁷²⁾.

الثاني: أن: "أن لا تشرك بي شيئاً وطهر بيتي للطائفين" لإبراهيم عليه السلام. وتم الكلام. ثم خاطب الله ﷻ محمداً ﷺ فقال: "وأذن في الناس بالحج" أي: أعلمهم أن عليهم الحج ⁽⁷³⁾.

الثالث: أن هذا كله مخاطبة للنبي ﷺ وهذا قول أهل النظر، لأن القرآن أنزل على النبي ﷺ فكل ما فيه من المخاطبة فهي له إلا أن يدل دليل قاطع على غير ذلك ⁽⁷⁴⁾.

وانتصر لهذا القول الإمام أبو جعفر النحاس، فقال: (وهنا دليل آخر على أن المخاطبة للنبي ﷺ وهو "أن لا تشرك" بالتاء، وهذا مخاطبة لمشاهد، وإبراهيم عليه السلام غائب. فالمعنى على هذا: وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت فجعلنا لك الدلائل على توحيد الله جل وعز، وعلى أن إبراهيم كان يعبد الله وحده فلا تشرك بي شيئاً) ⁽⁷⁵⁾.

قلت: وهاتنا تعقيب على ما جاء في قول الإمام النحاس: (وهذا مخاطبة لمشاهد، وإبراهيم عليه السلام غائب). إذ يكثر في القرآن الكريم حكاية الخطاب بصيغة الحضور وإن كان في الماضي باعتبار الزمن الذي وقع فيه الخطاب لا لإنشائه زمن تنزل القرآن، ومن ذلك قوله تعالى خطاباً لبني إسرائيل في زمن سيدنا موسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ نُنَقِّئُ الْجِبَلِ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: 171]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: 01]، فهذا أسلوب قرآني ينقل المستمع إلى زمن وقوع الأمر المتحدث عنه فيعيشه وكأنه الآن يحدث.



فزعم الإمام النحاس هذا غير مسلم به، وإلا توجهت كثير من الخطابات في القرآن الكريم إلى النبي ﷺ وهي لغيره قطعاً. وإن كان احتمال توجيه الخطاب هنا إلى النبي ﷺ قائماً.

وإذا عدنا إلى الآية التي أوردناها والمقصود منها فإنه نشأ لنا من الأقوال الثلاثة ثلاثة أوقاف⁽⁷⁶⁾: فعلى القول الأول يكون الوقف على آخر الخطاب.

وعلى القول الثاني يكون الوقف على: "السجود" ثم الاستئناف بما بعده لأن المخاطب به غير الأول.

وأما على القول الثالث فيكون الوقف على "البيت" تاماً لأن ما بعده خطاب لبنينا محمد ﷺ.

والظاهر أن قوله تعالى: "أن لا تشرك بي شيئاً" خطاب لإبراهيم عليه السلام وكذا ما بعده من الأمر، كما صرح به أبو حيان في تفسيره⁽⁷⁷⁾، وكذا أبو عمرو الداني⁽⁷⁸⁾، بل ذكر القرطبي أنه قول الجمهور كما مر وقال: (وهو الأصح)⁽⁷⁹⁾.

فالكلام إذاً متصل، فلا وقف إلا على رأس الآية لجوازه لا تمام الخطاب عندها، ثم على آخر الخطاب.

الخاتمة:

إذن، لاختلاف الآراء التفسيرية أثر بالغ في اختلاف مواضع الوقف والابتداء، أو الاختلاف في وجوه الوقف والوصل؛ فقد يوجب رأي تفسيري وقفاً ويوجب مقابله وقفاً آخر، أو يوجب أحدهما وقفاً ويوجب الآخر وصلاً.

وعلى هذا فلا مُشاحة في تقييد مواضع الوقوف القرآنية، إذ الأمر فيه واسع والمجال فيه فسيح للاجتهاد والنظر. فإن مواضعها ومراتبها تتجاوزها الآراء المختلفة، وتتنازع في



ميدانها الأقوال المتباينة. ولكن يبقى الأمر في أيها يؤخذ ويُقبل، أو يُردّ ويُعرض عنه. وهذا يحتاج إمعان النظر وحسن تحقيق وتدقيق في أقوال أهل التفسير؛ فيقدّم أقوالها برهاناً وأسنداً حجةً وأوضحها قرائن.

الهوامش

1. ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ج 1 ص 19).
2. مقدمة في أصول التفسير (ص 35، 36).
3. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (ج 7 ص 213)، زاد المسير (ج 2 ص 176).
4. صفوة التفاسير (ج 1 ص 486).
5. البحر المحيط (ج 4 ص 552).
6. ينظر: زاد المسير (ج 2 ص 176)، الجامع لأحكام القرآن (ج 7 ص 213)، البحر المحيط (ج 4 ص 553).
7. البحر المحيط (ج 4 ص 553).
8. ينظر: زاد المسير (ج 2 ص 176)، البحر المحيط (ج 4 ص 553).
9. ينظر: زاد المسير (ج 2 ص 176)، البحر المحيط (ج 4 ص 553)، الجامع لأحكام القرآن (ج 7 ص 214)، منار الهدى (ص 155).
10. منار الهدى (ص 155).
11. ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ج 2 ص 105).
12. البحر المحيط (ج 4 ص 553).
13. صفوة التفاسير (ج 3 ص 127).
14. ينظر: الأضداد للأنباري (ص 14 وما بعدها).



15. وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس. وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً، وقرأ الباقون بالضاد، وكذا هي في جميع المصاحف. ينظر: النشر (ج 2 ص 298)، التسيير (ص 206)، الكثر (ص 261)، التذكرة في القراءات الثمان (ص 535)، الكافي (ص 211)، البدور الزاهرة (ص 473).
16. التصاريح في تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه (ص 118، 119)، وينظر: مفردات القرآن (ص 238).
17. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (ج 15 ص 242)، البحر المحيط (ج 7 ص 667)، الكشف (ج 4 ص 118)، التسهيل لعلوم التنزيل (ج 4 ص 30)، أنوار التنزيل (ج 5 ص 42)، معاني القرآن للأخفش (ص 281)، تفسير ابن كثير (ج 4 ص 103)، فتح القدير (ج 4 ص 598).
18. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (ج 15 ص 242)، معاني القرآن للأخفش (ص 281)، إملأ ما من به الرحمن (ص 465).
19. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (ج 2 ص 878)، المكتفى (ص 208).
20. ينظر: المصدران السابقان، منار الهدى (ص 344).
21. ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ج 4 ص 30).
22. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (ج 2 ص 878)، المكتفى (ص 208)، المقصد (ص 157)، منار الهدى (ص 344).
23. صفوة التفاسير (ج 2 ص 284).
24. كلام المفسرين في معنى سجود من لا يعقل طويل في هذا الصدد، يراجع: فتح القدير (ج 3 ص 524)، التحرير والتنوير (ج 17 ص 226)، الجامع لأحكام القرآن (ج 9 ص 198، 199)، زاد المسير (ج 2 ص 489، 490).
25. ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ج 3 ص 72)، الجامع لأحكام القرآن (ج 12 ص 17)، البحر المحيط (ج 6 ص 436)، زاد المسير (ج 3 ص 228)، الكشف (ج 3 ص 217)، فتح القدير (ج 3 ص 524).
26. التسهيل لعلوم التنزيل (ج 3 ص 72).



27. زاد المسير (ج 3 ص 229)، الجامع لأحكام القرآن (ج 12 ص 17)، تفسير ابن كثير (ج 3 ص 218).
28. ينظر: منار الهدى (ص 255)، المقصد (ص 119)، المكتفى (ص 154).
29. صفوة التفاسير (ج 3 ص 408) (بتصرف).
30. البحر المحیط (ج 8 ص 410)، وينظر: إملأ ما من به الرحمن (ص 509).
31. ينظر: البحر المحیط (ج 8 ص 410).
32. منار الهدى (ص 397)، وينظر: البرهان (ج 1 ص 245).
33. البحر المحیط (ج 8 ص 410).
34. منار الهدى (ص 397).
35. ينظر: المقصد (ص 178).
36. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (ج 2 ص 941).
37. التسهيل لعلوم التنزيل (ج 4 ص 244).
38. رواه مسلم في الطلاق، باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقوله تعالى: "وإن تظاهرا عليه" برقم (1479). وينظر: الدر المنثور (ج 8 ص 221، 222، 223). وهو حديث طويل، ولكن اللفظ الذي وقفت عليه عند مسلم هو: (فقال: يا رسول الله ما يشق عليك من شأن النساء؟ فإن طلقتهن فإن الله معك وملائكته وجبريل وميكائيل، وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك).
39. المصدر السابق (ج 4 ص 244، 245).
40. الجامع لأحكام القرآن (ج 13 ص 125).
41. ينظر: لسان العرب مادة (ح ذ ف) (ج 4 ص 65).
42. والفرق بين الحذف والإيجاز؛ أن يكون في الحذف ثم مقدر؛ نحو: ﴿وَسَكَّلَ الْقَرِيَةَ﴾ ﴿٨٢﴾ [يوسف: 82] بخلاف الإيجاز؛ فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمّة بنفسه.



والفرق بينه وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ، نحو: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: 31]. و﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: 171]. أي اتقوا أمراً خيراً لكم؛ وهذا لا يشترط في الحذف. ينظر: البرهان (ج 3 ص 67).

43. ينظر التفصيل في هذه القاعدة في: قواعد الترجيح عند المفسرين (ج 2 ص 71 وما بعدها).

44. يراجع صفوة التفاسير (ج 1 ص 593).

45. ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ج 2 ص 180)، البحر المحيط (ج 5 ص 235، 236)، الجامع لأحكام القرآن (ج 8 ص 234)، زاد المسير (ج 2 ص 342)، إعراب القرآن للنحاس (ج 2 ص 273)، إملأ ما من به الرحمن (ص 286)، التحرير والتنوير (ج 11 ص 250).

46. معاني القرآن للأخفش (ص 218).

47. التسهيل لعلوم التنزيل (ج 2 ص 180).

48. ينظر: زاد المسير (ج 2 ص 342).

49. يراجع: البحر المحيط (ج 5 ص 236).

50. يراجع: منار الهدى (ص 179)، المقصد (ص 91).

51. يراجع: البرهان (ج 1 ص 251)، الإتقان (ج 1 ص 292)، منار الهدى (ص 18).

52. يراجع في ذلك: تأويل مشكل القرآن (ص 254).

53. فتح القدير (ج 3 ص 41).

54. ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ج 2 ص 228)، الكشف (ج 2 ص 475)، زاد المسير (ج 2 ص 446 وما بعدها)، البحر المحيط (ج 5 ص 412، 413)، فتح القدير (ج 3 ص 41، 42)، الجامع لأحكام القرآن (ج 9 ص 137).

55. ينظر: الكشف (ج 2 ص 475).

56. ينظر: فتح القدير (ج 3 ص 41).

57. ينظر: زاد المسير (ج 2 ص 447).



58. ينظر: الجامع لأحكام القرآن (ج 9 ص 137).
59. يراجع: في ترجيح القول الأول تفسير ابن كثير (ج 2 ص 481).
60. ينظر: منار الهدى (ص 194)، المكتفى (ص 123).
61. تأويل مشكل القرآن (ص 252)، وينظر: البرهان (ج 2 ص 153).
62. ينظر: البرهان (ج 2 ص 137، 153).
63. ينظر: الإتيقان (ج 2 ص 77).
64. ينظر: البحر المحيط (ج 5 ص 241)، صفوة التفاسير (ج 1 ص 595).
65. التسهيل لعلوم التنزيل (ج 2 ص 181).
66. ينظر: زاد المسير (ج 2 ص 345)، التسهيل لعلوم التنزيل (ج 2 ص 181).
67. منار الهدى (ص 180).
68. ينظر: التحرير والتنوير (ج 11 ص 267).
69. بدائع الفوائد (ص 513).
70. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (ج 3 ص 89)، البحر المحيط (ج 6 ص 441).
71. ينظر: زاد المسير (ج 3 ص 232).
72. التسهيل لعلوم التنزيل (ج 3 ص 75).
73. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (ج 3 ص 89)، الجامع لأحكام القرآن (ج 12 ص 26)، التسهيل لعلوم التنزيل (ج 3 ص 232)، البحر المحيط (ج 6 ص 441).
74. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (ج 3 ص 89)، الجامع لأحكام القرآن (ج 12 ص 26).
75. إعراب القرآن للنحاس (ج 3 ص 89، 90).
76. يراجع: المكتفى (ص 154، 155).
77. ينظر: البحر المحيط (ج 6 ص 441).



78. ينظر: المكتفى (ص155).

79. الجامع لأحكام القرآن (ج12 ص26).

قائمة المصادر والمراجع

- 1- الإتيان في علوم القرآن. جلال الدين السيوطي، تحقيق: عصام الحرساني ومحمد أبو صعليك. دار الجليل، بيروت. ط1، 1419هـ / 1998م.
- 2- الأضداد. محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. دط، 1448هـ / 1998م.
- 3- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس، تحقيق وشرح: د/محمد أحمد قاسم. دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان. ط1، 2004م.
- 4- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. أبو البقاء عبد الله العكبري، راجعه وعلق عليه: نجيب الماجدي. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. ط1، 1423هـ / 2002م.
- 5- أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ناصر الدين البيضاوي، تحقيق: د/حمزة النشري وآخرين. دط، 1418هـ / 1997م.
- 6- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل. أبو بكر بن القاسم الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الرحمان رمضان. مجمع اللغة العربية، دمشق. ط1، 1389هـ / 1971م.
- 7- البحر المحیط في التفسير. محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. ط1، 1431هـ / 2010م.
- 8- بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية، تحقيق: د/ محمد الإسكندراني وعدنان درويش. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان. دط، 1424هـ / 2004م.
- 9- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. عبد الفتاح عبد الغني القاضي. دار السلام، القاهرة - جمهورية مصر العربية. ط1، 1424هـ / 2004م.
- 10- البرهان في علوم القرآن. بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. دط، 1425هـ / 2005م.



- 11- تأويل مشكل القرآن. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: سعد بن نجات عمر. مؤسسة الرسالة ناشرون. دمشق — سوريا. ط1، 1432هـ / 2011م.
- 12- التذكرة في القراءات الثمان. أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، حققه وراجعه وعلق عليه: د/ سعيد صالح زعيمة. دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان. ط1، 1422هـ / 2001م.
- 13- التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور. دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دط، 1997م.
- التسهيل لعلوم التنزيل. محمد بن أحمد بن جزيء الكلبي الغرناطي، تحقيق: رضا فرج الهمامي. المكتبة العصرية، صيدا — بيروت. ط1، 1423هـ / 2003م.
- 14- التصارييف في تفسير القرآن مما اشبهت أسماؤه وتصرفت معانيه. يحيى بن سلام التيمي، تحقيق: د/ أنور محمود المرسي خطاب. دار الصحابة للتراث، طنطا. ط1، 1427هـ / 2006م.
- 15- تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير). إسماعيل بن كثير، دت. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة — مصر. ط3، 1423هـ / 2002م.
- 16- التيسير في القراءات السبع. أبو عمر الداني، تحقيق: محمد بيومي. دار الغد الجديد، القاهرة — المنصورة. ط1، 1427هـ / 2006م.
- 17- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البدري. دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان. ط1، 1420هـ / 2000م.
- 18- الدر المنثور في التفسير بالمأثور. جلال الدين السيوطي، دت. دار الفكر، بيروت — لبنان. دط، 1423هـ / 2002م.
- 19- زاد المسير في علم التفسير. أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار الكتاب العربي، بيروت. ط1، 1422هـ / 2001م.
- 20- صحيح مسلم. حققه ورقمه ووضع فهرسه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث، القاهرة. ط1، 1418هـ / 1997م.
- 21- صفوة التفاسير. محمد علي الصابوني. دار الصابوني، القاهرة. ط9، دخ.
- 22- فتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية من علم التفسير. محمد بن علي الشوكاني، دت. دار الكلم الطيب، دمشق — بيروت. ط2، 1419هـ / 1998م.



- 23- قواعد الترجيح عند المفسرين - دراسة نظرية وتطبيقية - د/ حسين بن علي بن حسين الحربي، راجعه وقدم له: مناع بن خليل القطان. دار القاسم، الرياض. ط2، 1419هـ / 2008م.
- 24- الكافي في القراءات السبع. أبو عبد الله محمد بن شريح. تحقيق وتعليق: جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث، طنطا. دط، 2004م.
- 25- الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. أبو القاسم جابر الله الزمخشري، شرحه وضبطه وراجعته: يوسف الحمادي. مكتبة مصر، مصر. دط، دخ.
- 26- الكثر في القراءات العشر. عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي، تحقيق: هناء الحمصي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط1، 1419هـ / 1998م.
- 27- لسان العرب. أبو الفضل بن منظور، دت. دار صادر، بيروت. ط3، 2004م.
- 28- معاني القرآن. أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجلشعي الأحمشي الأوسط، تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط1، 1423هـ / 2002م.
- 29- مفردات ألفاظ القرآن. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق: يوسف، الشيخ البقاعي. دار الفكر، بيروت - لبنان. ط1، 1426-1427هـ / 2006م.
- 30- مقدمة في أصول التفسير. أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، شرح وتعليق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي. المكتبة العصرية، بيروت - لبنان. ط1، 1430هـ / 2009م.
- 31- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء. أبو يحيى زكريا الأنصاري، تحقيق: جمال بن السيد رفاعي. المكتبة الزهري للتراث، القاهرة. ط1، 2006م.
- 32- المكتفى في الوقف والابتداء. أبو عمرو الداني، تحقيق: جمال الدين شرف. دار الصحابة للتراث بطنطا. دط، 1427هـ / 2006م.
- 33- منار الهدى في الوقف والابتداء. أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، دت. شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر. ط2، 1393هـ / 1973م.
- 34- النشر في القراءات العشر. أبو الخير محمد بن الجزري، خرج آياته: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط2، 1423هـ / 2002م.